المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 08 -- العدد 01 -- جوان 2017 ص 150 - 166

صورة الشرطة لدى المواطن وعلاقتها بالأبعاد المجتمعية والسياسية في الجزائر

The image of the police among the citizen and its relationship to the societal and political dimensions in Algeria

د. براردي نعيمة Dr.Berardi Naima naima.berardi@univ-msila.dz	علوم الإعلام والاتصال	جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

DOI :

ملخص

تهدف هذه الورقة العلمية إلى البحث في صورة الشرطة لدى المواطن وعلاقتها بالأبعاد المجتمعية والسياسية في الجزائر، فموقف المواطن من رجال الشرطة ينطوي على عدة أبعاد اجتماعية وثقافية ونفسية وتعتبر هذه الأبعاد هي المحددات الأساسية لشكل ونوع وصيرورة العلاقة بين الشرطة والمواطن، ويقاس ايجابيا أو سلبيا بموقف كلا الطرفين من نتائجه، ويعبر عن هذه المواقف إما بالرضا في حالة الإيجاب أو بالسخط والرفض في حالة كمؤسسة مسؤولية وحدها على الحفاظ على الأمن إلى إشراك مؤسسات أخرى كالأسرة ووسائل الإعلام وإشراك المجتمع ككل في هذه المسؤولية ،خاصة مع الدور الهام والمؤثر الذي تلعبه عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي والتي تؤدي إلى تكوين صورة إيجابية عن الشرطة أو سلبية والذي كثيرا ما ارتبطت في مجتمعنا بالموروث الثقافي والاجتماعي حول الدولة ومؤسساتها ومنها الشرطة.

الكلمات المفتاحية : صورة الشرطة؛ المواطن؛ الأبعاد الاجتماعية؛ الأبعاد السياسية.

Abstract

This scientific paper aims to research the image of the police among the citizen and its relationship to the society and political dimensions in Algeria. The citizen's position on the police force involves several social ,cultural and psychological dimensions. These dimensions are the basic determinants of the form ، type and process of the relationship between the police and the citizen. It is measured positive or negative by the position of both sides of its results, and expresses these positions either with consent in the case of affirmation or discontent and rejection in the case of Affirmation or discontent and rejection in the case of an

institution as a responsibility alone to maintain security to the involvement of other institutions such as the family and the media and the involvement of society as a whole in This responsibility. Especially with the important and influential role That it plays through the process of social interaction that leads to the formation of a positive image of the police or negative, which has often been associated in our society with the cultural and social heritage around the state and its institutions, including the police.

Keywords: police image; citizen; social dimensions; political dimensions

مقدمة

عرف المجتمع الجزائري تغيرات وتحولات أفرزت ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية أثرت بشكل كبير على نمط حياة الأفراد، ومع التوسع العمراني وحركة السكان بالمدن الكبرى ومع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كأزمة السكن والبطالة والفقر والجهل وتدني المستوى المعيشي وضعف الخدمات خاصة الصحية منها، ومع الظروف التي مرت بها الجزائر مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات خاصة فترة الإرهاب و ما عانه المجتمع، أدى ذلك إلى بروز الهاجس الأمني كأحد أهم مشكلات المجتمع وأنتج أشكال وأنماط جديدة من الجريمة لم يعرفها المجتمع من قبل خاصة في ظل تنامي الجريمة المنظمة والعابرة للحدود ومع التطور التكنولوجي الذي جعلها أكثر خطورة وانتشارا، كل هذا وضع التحديات الأمنية في مقدمة أولويات الدولة عن طريق أجهزتها الأمنية ومنها جهاز الشرطة الذي وجد نفسه أمام تحديات كبيرة تقتضي تكثيف الجهود وتطوير الإمكانيات والأساليب الكفيلة بمواجهة الجريمة، وكان لابد من الانتقال من الأساليب التقليدية والتي تضع الشرطة كمؤسسة مسؤولة وحدها على الحفاظ على الأمن إلى إشراك مؤسسات أخرى كالأسرة ووسائل الإعلام وإشراك المجتمع ككل في هذه المسؤولية، وكان لزاما التوجه نحو تطبيق مفهوم الأمن مسؤولية الجميع .

كما عرفت العلاقة بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع على مر العقود الأخيرة مدا وجزرا، صعودا وهبوطا توترا واستقرار، وذلك من خلال أحداث ووقائع مرت بها الجزائر، وعلى اعتبار جهاز الشرطة الأكثر احتكاكا بالمواطن بحكم وظائفه : حفظ الأمن العام وحماية الأفراد والممتلكات والتصدي لكل أشكال الجريمة في إطار الهدف العام وهو تحقيق أمن المجتمع واستقراره، وكنتيجة للتعامل المستمر بين الطرفين في مختلف المواقف مما يؤدي إلى علاقة ترتبط بشكل أساسي بنتيجة المواقف من جهة ومن جهة أخرى الأمر أيضا متعلق بالصورة الذهنية التي يحملها أفراد المجتمع عن هذا الجهاز

والذي طالما اعتبروه أداة من أدوات السلطة واليات تنفيذ القوانين وتطبيق النظام دون غيره من الأجهزة والمؤسسات الحكومية والتي قد تتعارض مع بعض أفراد المجتمع خاصة ما تعلق منها بمحالفة القوانين، مما يشكل مبدئيا حاجزا نفسيا أمام التقارب المطلوب بين الشرطة والمواطن.

وانطلاقا من ذلك لابد تسليط الضوء على علاقة هذا الجهاز الأمني الحساس بالمواطن خاصة مع التغييرات التي شهدتها المجتمع الجزائري على مر العقدين الأخيرين أين لاحظنا وجود هوة ولاحظنا الارتفاع الكبير في نسب الجريمة ووجود لامبالاة المواطن لكل ما يحدث من حوله ،بالإضافة إلى التطورات الحاصلة في العديد من الدول في مجال مكافحة الجريمة والتي جعلت المواطن جزءا رئيسيا من المعادلة الأمنية ولا يقتصر دورة على التبليغ وإنما المشاركة الفعلية والفعالة في مواجهة الجريمة .

وعليه فان المشكلات التي تعاني منها مؤسستنا الأمنية وكذلك مجتمعنا اليوم هي عدم القدرة على التكيف مع التطورات الحاصلة في العملية الأمنية من جهة وتطوير أساليب حديثة في مواجهة الجريمة تسمح بمساهمة فعالة للمواطن إلى جانب المؤسسات الأخرى .

السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع الجزائري

لفهم العلاقة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية والتي هي جزء مهم من مؤسسات الدولة لابد من التعرف على التطور السياسي والاجتماعي لعلاقة المواطن بدولته وأجهزتها:

لقد كان للظروف التاريخية التي مرت بها الجزائر أثرا بالغا على الفرد والمجتمع والدولة خلال تطرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى علاقة أفراد المجتمع بعضهم ببعض وعلاقتهم بالدولة ومؤسساتها فقد ورثنا منظومة قيم وثقافة ماهي إلا انعكاسا واضحا لما مرت به الجزائر عبر التاريخ .

كما كان مفهوم الدولة والبايلك في الذهنية الجزائرية وقد ورثته الذاكرة الجزائرية عن العهد التركي، فالبايلك يعني الخوف، إذ أن سلطته كانت تستشعر على الصعيد النفسي الفردي والجماعي من خلال ذلك الإحساس بالحضور المعنوي وبالرقابة الذاتية التي

أقامت في نفوس المواطنين حاجزا يصون المصالح مهما كان الظرف فثقافة البايلك كرست فينا حس الدولة لكنها إلى ذلك قرنت الدولة بالبطش والخوف والعقاب.**(عشراتي ،2007،ص217)**

فقد كانت طبيعة تركيبة السلطة في العهد العثماني مبنية على حكم العسكر (على رأس كل عمالة والي يدعى "الباي " أما الجزائر العاصمة وضواحيها فهي تحت سلطة "الأغا" وزير الحرب وكل عمالة مقسمة إلى أوطان كل وطن "قائد")

عموما كانت السلطة عسكرية ،فكيف نتصور علاقة المواطن الجزائري بإدارة عسكرية والتي كانت تتسم بالتسلط والتعسف خاصة أثناء حكم الجيش الانكشاري .

والغريب أن نرث بعد الاستقلال هذه الصورة الغريبة للدولة ونرث معها كل ما يلابسها من مشاعر منفرة تعمقت في نفوسنا إبان العهد الاستعماري الفرنسي على أن التصاق تلك المفاهيم المحيلة على السلطة والنظام بالمستعمر الفرنسي . والتي كانت مفاهيم تركية . قد جعلها محددات دلالية مفعمة بكل ما يوعز بالتجبر والصرامة والقصاص ومن هنا تفاقمت في النفسية الوطنية عقدة كراهية الدولة والتربص بمصالحها والعمل على مايخالف إرادتها بكل ما يتأتى للفرد أو الجماعة من قدرة . **(عشراتي ،2007،ص218)**

وهذا ما طبع علاقة الفرد بالدولة أو السلطة فلا ننسى أن الجزائر قد تعرضت باستمرار إلى غزو أو فتح أو استعمار وهذا ما كان له تأثير قوي على الشخصية الجزائرية ليس فقط من الناحية السياسية وإنما من كافة النواحي الاجتماعية الثقافية والاقتصادية ،كما أن السلطة كانت دائما تعني للمواطن الجزائري الخضوع نتيجة لما عانه من سيطرة وتعسف واستبداد من الأنظمة المتعاقبة خلال الفترات التاريخية التي مر بها .

فالشخصية الجزائرية بسماتها الأساسية والثابتة لا يمكن أن تتجلى بصدق ووضوح للباحث ولا يمكن أن يفهمها بعمق إلا إذا انطلق من الثقافة، فالثقافة هي التي تساعد على فهم الشخصية لان الثقافة تعتبر بعدا أساسيا من أبعاد الشخصية، ومن ثم فان المهتم بدراسة الشخصية يجد نفسه مضطرا للتعامل مع هذا الموضوع من

خلال رؤية تكاملية تأخذ بعين الاعتبار كلا من علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الانتربولوجيا .(**بن عبد الله، 2010، ص33)**

ومن ثم فان فهم الفرد الجزائري لا يتأتى إلا بفهم السياقات الثقافية والاجتماعية التي ساهمت في تكوينه وأنتجت تركيبته الحالية خاصة إذا ربطناها مع مفهومه للدولة وعلاقته بها .

وفيما يخص المجتمع الجزائري فلا شك أن وطأة التاريخ كانت قوية على صعيد الروابط والقيم الاجتماعية فواقع التبعية السياسية للأجنبي والحرمان الهيكلي والتمرسي هو ما جعل النفسية الجزائرية تعاني من هذا الشح العاطفي في علاقتها بالسلطان، أي الدولة، إذ أن الإنسان الجزائري ظل على مدى التاريخ يبحث عن السند المادي والمعنوي العمومي الذي تمثله الدولة القومية ،لأنه عاش مستريبا من الدول، فاقدا للثقة فيها، الأمر الذي أورثه بالمقابل إحساسا مزمنا بالصعلكة المدنية والسياسية تجاهها، فهو لذا يحمل دائما مشاعر الحب والكراهة للدولة. (**عشراتي،2007،ص237)**

فالمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات التي خضعت للاستعمار تعرض إلى عمليات إبادة وتدمير الشخصية والاستيطان والحرمان من ابسط حقوقه كحريته الدينية والثقافية والسياسية ..الخ .

وهذا ما عبر عنه الزعيم المصري محمد فريد حين زار الجزائر سنة 1901: يعامل المسلمون في الجزائر بقوانين خاصة في غاية الشدة والصرامة، فهم محرمون من حرية الكتابة وحرية الاجتماع، بل من حرية السفر والانتقال وحرية مطالعة الكتب والجرائد...وهذا ومن الغريب في بلاد الجزائر انه لا يجوز للعربي أن يسافر خارج المركز الذي يقيم في دائرته إلا بإذن من البوليس يبين له فيه الجهة التي يقصد الذهاب إليها والمدة التي يمكنه التغيب فيها عن قريته أو مدينته، وعليه أن يتوجه لمركز البوليس في الجهة التي يقصدها بمجرد وصوله إليها كي يعلم له الجواز، ولو خالف هذا النظام عوقب بعقوبة المخالفات أو الجنح على حسب الظروف والأحوال .... (**الجيلالي، 1982، ص340)**

إن المواطن يشعر بالخوف من رجل الشرطة وربما هذا مرتبط بطبيعة عمل الشرطة التي تتطلب الحزم ومن جهة انه يمثل أداة تطبيق القانون على المحالفين وأيضا اعتباره أداة السلطة لردع المواطنين في بعض المواقف (الاحتجاجات، المظاهرات) كما أن الأمر مرتبط بشكل أساسي بعلاقة المواطن برجل الشرطة وإذا سبق وان ارتكب مخالفة أو واجه أي موقف يحدد من وجهة نظره شعوره نحو رجال الأمن إذا كان خوفا أو ثقة أو أي شعور أخر وهذا مرتبط بالمواقف التي يتعرض لها .

وصورة الشرطة ورجالها يحدد والى درجة كبيرة صيغ العلاقة بينها وبين المواطنين، فالايجابية سوف ينتج عنها علاقة ناجحة ومثمرة بين المواطن ورجل الشرطة، أما السلبية نحو رجل الشرطة من قبل المواطن فسوف تقود إلى علاقة تنافر ولن تؤدي إلى التعاون بين الطرفيين فإذا كانت هناك شعور سلبي نحو الشرطة أو حالة من عدم الثقة من قبل الجمهور، يمكن أن تنشأ حالة من التردد في التوجه نحو قسم الشرطة طلبًا للمساعدة أو الامتناع عن تقديم المساعدة لرجال الشرطة أو ربما التستر على المجرمين ومساعدتهم وإحباط جهود الشرطة لتحقيق النظام والأمن.

وهنا يأتي دور أنساق التدعيم المجتمعية لشرطة خدمة المجتمع فدور المؤسسات الأمنية لا يكتمل إلا بوجود الدعم المجتمعي والذي يبدأ من داخل الأسرة مروراً بكافة مؤسسات وتنظيمات المجتمع وذلك بهدف التغلب على الصعوبات التي تواجه تعاون المواطن مع الشرطة ،كذلك تنشأ هذه العلاقة من واقع المجتمع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتؤدي مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والجماعات المرجعية كالأسرة أو حتى مجموعة الأصدقاء دورًا هاما ومؤثرًا في تكوين هذه الصورة عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي والتي تؤدي الى تكوين صورة ايجابية أو سلبية وهذا ما ارتبط دائما في مجتمعنا بالموروث الثقافي والاجتماعي حول الدولة ومؤسساتها ومنها الشرطة .

فعلاقة الشرطة بالمواطن لا يزال يشوبها نوع من الغموض والحذر من الطرفين على الرغم من المحاولات الكثيرة لإحداث التواصل والتفاعل بين الطرفين من خلال تدعيم نشاطات مشتركة من شانها فتح المجال أمام تعزيز العلاقة بين الشرطة

والمواطن من خلال تنسيق الجهود وتوجهها نحو هذه الأهداف عن طريق إقناع طرفي الاتصال المواطن . الشرطة بأهمية ذلك في مواجهة الجريمة.

إن للاتصال بين المجتمع والشرطة أثر كبير على الأمن ولا شك أن هذا النوع من التعاون الاجتماعي الأمني يعتمد أولاً وقبل كل شيء على السرعة في البلاغات وكذلك دقة المعلومات ووضوحها أيضاً، ومن الطبيعي أن لدى دوائر الشرطة أساليبها، في جمع وتصنيف وتحليل وتوزيع المعلومات الأمنية، بما تتضح من خلاله حالة الأمن، ولذلك تصبح تصورات القائمين على توجيه الأمن أقرب إلى الواقع . **(أبو ساق، 2004)**

وكلما كانت مساهمة المواطنين قوية وفعالة كلما كان لذلك تأثير ايجابي على تحقيق الأمن، وازداد الشعور بأن الأمن مسؤولية الجميع، ويصبح بذلك المراقبة والسهر على الأمن وجمع المعلومات وكشف المجرمين مهمة الجميع دون استثناء مما سيشكل عاملا هاما في مواجهة الجريمة والوقاية منها وردع كل ما من شانه مخالفة النظام والقوانين.

وللتعرف على ذلك لابد من تحديد أهم العوامل المتحكمة في العلاقة بين الشرطة والمواطن:

أولا: علاقة الشرطة بالمواطن والعوامل المتحكمة فيها

رغم الجهود المبذولة من طرف الشرطة لربط علاقات جيدة أو حسنة مع المواطن إلا أن ذلك تعترضه مجموعة من الصعوبات، وحتى نتمكن من التعرف على أسباب تراجع هذه العلاقة أو السلبية في هذه العلاقة لا بد من الرجوع إلى الخلفية التاريخية والنفسية التي تتحكم في علاقة المواطن بهذا الجهاز:

1- العوامل التاريخية

تعود إلى عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر وما كانت الشرطة الفرنسية تمارسه ضد الشعب الجزائري من قمع وهذا خلال فترة طويلة مما أعطى صورة سلبية عن هذا الجهاز ونظرة الشعب الجزائري للشرطة وممارساته مما انعكس على صورة الشرطة لدى المواطن حتى بعد الاستقلال ولم يتمكن أفراد المجتمع من بناء تصور ايجابي لمفهوم العمل الشرطي وأهدافه .

بالإضافة إلى التشريعات والقوانين التي اعتمدتها الجزائر بعد الاستقلال والتي كانت نفسها التي تسير هذا الجهاز أثناء الاستعمار.

2- العوامل النفسية

المرتبطة أساسا بطبيعة سلطة الشرطة، فالإنسان بطبعه يحب الحرية ويرفض أي شكل من أشكال القيود سواء كانت من الأسرة أو المجتمع بهدف ضبط سلوكياته وتنشئته، وينشأ ومعه هذا الرفض والكراهية لكل ما يمثل حدا من حريته ومنها السلطة التي تنفذ القوانين وتضبط النظام العام والتي يمارسها رجال الشرطة على أفراد المجتمع ومنها تتحول هذه الكراهية إلى رجال الشرطة والى جهاز الشرطة ككل فارتباط السلطة بالقوة وبرجال الأمن يعد سببا من الأسباب التي تساعد على تعقيد الموقف بين الشرطة والمواطن.

فالأفراد يتخوفون من السلطة وسوء استخدامها وعلى هذا الأساس يتم تصنيف ممثلي السلطة في الصف في الصف المعادي لمصالحهم ،فرجال الشرطة لا يمكنهم إلا استخدام أساليب الحزم والقوة في مواجهة الجريمة ومنفذيها وبالمقابل لا يمكنهم أيضا التخلي عن خدمة المواطن والسهر على أمنه وسلامته وهو الأمر الذين يجعلهم يقعون في إشكالية التوفيق بين المهمتين .

3- العوامل المرتبطة بسلوكيات رجال الشرطة

يقاس نجاح جهاز الشرطة بمدى نجاحه في تحقيق الأمن والطمأنينة لأفراد المجتمع من جهة وبمدى التزامه بالقوانين واحترامه لحقوق المواطن وحرياته العامة.

فالمواطن ينتظر دائما من رجل الشرطة أن يكون خدمته بتنفيذه للقوانين وعدم قيامه بأي خطأ، ومما لا يخفى علينا أن رجل الشرطة قد يلجا إلى ممارسة بعض الأساليب العنيفة والقاسية عند تطبيقه للقوانين دون مراعاة الجوانب الإنسانية مما يؤدي إلى إثارة العدائية لدى المواطن الذي لا يمكنه أن يغفر أخطاء رجل الشرطة باعتباره المنفذ الأول للقانون والنظام العام .

ومن ناحية أخرى قد تؤدي تصرفات بعض رجال الشرطة إلى تغذية مشاعر الكراهية والعدائية لدى المواطنين عندما تتطور من مشاعر الاستياء إلى الكراهية نتيجة

بعض التصرفات المستفزة وهذا ما يبرز بشكل كبير في أعمال الشغب والمظاهرات وكذلك عندما لا يلتزم رجال الشرطة بالقوانين مثلا : عند تجاوز إشارات المرور، أو استخدام بعضهم صفتهم الرسمية في تسيير أمورهم الشخصية اليومية على حساب غيرهم من المواطنين مما يوسع من كراهية المواطنين لهم وللجهاز الذي ينتمون إليه ومثل هذه السلوكيات السلبية لا تساهم في ربط علاقة جيدة بين المواطن والشرطة وإنما تزيدها سوءا .

4ـ صعوبة العلاقة بين الشرطي والمواطن

صعوبة العلاقة بين الطرفين وما ينتج عنه من أثار سلبية من أبرزها مايلي :

1. غياب دور المواطن كعنصر فعال في المعادلة الأمنية مما يؤثر سلبا على الأمن العام في المجتمع .

2. تراجع وضعف عمل الشرطة وصعوبة تنفيذ مهامهم بسبب عدم تعاون المواطن معهم وعدم تقديم المعلومات التي من شانها الحد من الجريمة أو منعها أو ضبطها.

3 . امتناع المواطن عن التعاون مع الشرطة رغم أن الهدف في النهاية هو حمايتهم وتوفير الأمن لهم.

4 . لجوء البعض من المواطنين إلى مقاومة رجال الشرطة وتولد مشاعر الكراهية تجاه رجال الشرطة والجهاز الأمني ككل.

5 . توتر علاقة الشرطة بالمواطن، بسبب الإحباط وضعف الروح المعنوية الناتج عن عدم تقدير المواطن للجهود المبذولة من طرف رجال الشرطة للمحافظة على امن المواطنين .

ثانيا : تطور الجريمة ومشاركة المواطنين في مكافحتها:

إن تطور الجريمة وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على حلها كانت أهم دوافع البحث عن حلول وبدائل للأساليب المستخدمة في مكافحة الجريمة ويرجع ذلك إلى:

1. فشل الأساليب الأمنية التقليدية في مكافحة الجريمة بشكل كبير.

2 . الحاجة إلى استحداث أساليب وطرق ومواكبة التغيرات الاجتماعية.

فتطور المجتمعات ونمط الحياة يستدعي بالضرورة تطوير الوسائل المستخدمة في مكافحة الجريمة، ويشير "جون مارك برليوز "* في مقاربته الأمنية إلى ضرورة الوعي بالمخاطر التي تهدد المجتمع، هذه المخاطر لابد أن ندركها ونتصدى لها (الإرهاب، القرصنة .....) . **(Berlioz,2006,p10)**

بالإضافة إلى مشكلة الحريات في مجتمع مهدد بالمخاطر، حيث يعيش حالة من عدم الاستقرار وعليه التصدي لهذه المخاطر. **(أبو شامة، 1999، ص 42)**

وهذا ما دفع مجموعة من الدول إلى تطوير و استحداث أساليب لمواجهة الجريمة وإشراك كل فئات المجتمع ومؤسساتها للوصول لتحقيق ذلك وهذا يختلف من مجتمع لأخر حسب: طبيعة المجتمع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وأسباب ارتفاع نسب الجريمة...ومعطيات أخرى تختلف من دولة لأخرى.

كما أن بعض الدراسات أثبتت أن الجريمة هي نشاط قريب من مكان السكن، وان نسبة عالية من الجريمة ترتكب على بعد 4 أميال من مكان سكن مرتكب الجريمة وعدد لا يستهان به يرتكب على بعد ميلين فقط،كما توصل الباحثان "بيكر ودوننلي (**Baker and Donnelly)** أن نسبة 70% من الجرائم المرتكبة والتي نتج عنها قبض ارتكبت بواسطة ساكني نفس المنطقة وهذا ما يعني أن الجريمة هي محلية في الغالب وهذا ما يتطلب من الشرطة أن تعمل داخل المجتمع المحلي لمعرفة مصدر الجريمة والتعرف على الأفراد وهذا ما يسمح بالحصول على المعلومة قبل حدوث الجريمة وتوقعها خاصة إذا ساعد أفراد المجتمع على ذلك .**(جعفر، 1998، ص246)**

لم يعد أمر التصدي الجريمة مقتصرا على جهود الدولة وأجهزتها ظن إنما أصبح المواطن جزءا لا يتجزأ من المعادلة الأمنية، ويقع على عاتقه المشاركة في منع الجريمة، وفد لجأت عدة حكومات إلى تكوين لجان معينة لمنع الجريمة، مع إضفاء الطابع المؤسساتي عليها، ومنها رابطات أصدقاء الشرطة، أجهزة الشرطة الخاصة، ورابطات منع الجريمة وحماية الأطفال أو تكوين فروع للمنع الاجتماعي للجريمة تلحق بأقسام الشرطة . **(عبد الحميد، 2002،ص35)**

* *Conseiller pour la sécurité au cabinet du Ministre de l'Intérieur français*

كما تشير الإحصائيات التي أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ما يزيد عن 75% من نشاط الشرطة بالولايات المتحدة الأمريكية هو رد فعل لاتصالات أو بلاغات من قبل المواطنين. **(جعفر، 1998، ص248)**

وقد اتبعت بعض بلدان أوروبا الشرقية إجراءات وقائية ، حيث يتولى المواطنون بصفتهم من متطوعين في الشرطة القيام بدوريات في مناطق معينة، وفي بلدان أخرى أنشأت منظمات اجتماعية خاصة تتعاون مع الشرطة في منع الجريمة .

وقد أنشأت بعض الدول في إطار مكافحة الجريمة اللجان والمجالس المتخصصة التي تعمل على رسم السياسات ووضع المشاريع المركزية والمحلية ويتم تنفيذها بدعم من المجتمعات المحلية بهدف منع الجريمة (الدانمارك، السويد، بريطانيا، ايرلندا، هولندا ..).

وهناك دول أخرى اتبعت استراتجيات مباشرة بهدف استحداث وتحسين الوسائل الضرورية لإشاعة الأمن في الأحياء أو لتامين تعاون المجتمعات المحلية مع أجهزة الشرطة (استراليا، ماليزيا ،اسكتلندا..) وبعض الدول تبنت سياسة تتصل بأنشطة الشرطة وتتضمن الاستعانة بالأجهزة التقنية الخاصة بالسلامة وبالحملات الهادفة لزيادة وعي الجمهور بمنع الجريمة وتنفيذ برامج خاصة بذلك (كندا، فرنسا..). **(المديرية العامة للأمن الوطني، 2004)**

ثالثا : العلاقة بين الشرطة والمواطن في الجزائر

ورغم تأثير المعطيات العاطفية والفلسفية، لإثارة اهتمام المواطنين وكسب تعاونهم، وتفهمهم لأدوار الشرطة في حماية المجتمعات، وما تحتاجه من تعاون الجميع إلا أن ذلك كله لا يكفي، ما لم يتحول هذا التعاون إلى ما يشبه التنظيم المؤسسي، القائم على فلسفة أمن خاص للتكافل الاجتماعي الأمني ،عبر خطط طويلة ومتوسطة وقريبة المدى. وخطط الأمن التي تهدف إلى دمج جهود السكان للتعاون مع رجال الأمن لا بد لها أن تنطلق من آليات عمل واضحة، وفيها وصف دقيق، لطبيعة الأنشطة ومجالات التعاون المطلوبة من المواطنين، وذلك كله طبقاً لقوانين ولوائح تنفيذية .

نلاحظ اليوم وجود هوة بين المواطن و الشرطة في الجزائر، حيث أن أجهزتنا الأمنية كغيرها في البلدان العربية ورثت تبعات الاستعمار الأجنبي السلطة السيئة التي حالت دون التقاء المواطن و الجماهير مع رجال الأمن في أداء أعمالهم حيث نجد عزوفا أو محاولة الابتعاد عنها من طرف المواطن .

كما أن معاملة المواطن تعتمد على أسس و قواعد و أصول تستمد من أسس نفسية و اجتماعية للتعامل و تقاليد دينية و أخلاقية أي أن القاعدة للتعامل بين الأفراد منها ما هو تقليدي يرجع إلى الحضارة و تراثي و منها ماهو رسمي يرجع إلى ثقافة و تعليم ذلك الفرد .**(خالدي، 1983،ص10)**

وللتعرف أكثر على واقع العلاقة بين الشرطة والمواطن لابد من نتطرق إلى عنصرين هامين هما :موقف المواطن من رجل الشرطة والصورة الذهنية السلبية التي يحملها المواطن لرجل الشرطة، مما يؤثر بشكل كبير على العملية الاتصالية بين الطرفين .

1 ـ موقف المواطن من رجل الشرطة:

عرفت العلاقة بين المواطنين و الشرطة اختلالا مع أحداث 1988 حيث أصبح عدم الثقة السمة البارزة في هذه العلاقة، وهذا لم يكن وليد هذه الأحداث إنما بفعل تراكمات زادت من الهوة بين المواطن والشرطة خاصة أثناء الاحتجاجات أو المظاهرات أين يتم استعمال القوة العمومية و إخراج قوات مكافحة الشغب لكبح الاحتجاجات التي تعرفها العديد من المناطق ،و التي يعتبرها البعض أنها تجاوزات في حق المواطنين خاصة إذا كانت المظاهرات بطريقة سلمية، و يذكر أنه يتم توجيه الاتهامات ضد عناصر الشرطة على اعتبارها جهاز من أجهزة الدولة .

كما يعتبر بعض أفراد المجتمع أن الشرطة هي أداة قمع للمواطنين و هذه الفكرة هي وليدة مخلفات الاستعمار الطويل و التي توارثتها الأجيال، مما ساهم في توسيع الهوة بين المواطن و الشرطة و هذا لا ينطبق فقط على الشرطة و إنما على كافة المؤسسات الأمنية.

فالمواطن يشعر بأن الشرطي يشكل حاجز أمام تنفيذ ما من شأنه أن يخالف القانون و يعاقبه عليه إن فعله، فعليه فهو أداة رادعة لأفعاله. **(أبو شامة، 1999، ص 10)**

فالمخالفات، المظاهرات أو أي تجاوزات..... خاصة ما تعلق بمخالفات المرور كما أن العمل المشترك لأفراد الأمن لتطبيق القوانين على أفراد المجتمع يشكل بحد ذاته تأثيرا سلبيا على موقفهم في مساعدة الشرطة عن طريق التبليغ فيجعلهم في حالات يلتزمون الصمت أو لا يقدمون المعلومات التي من شأنها أن تساعد الشرطة في القبض على المجرمين.

وهذا ما نلاحظه في طرقاتنا اليوم فإذا كانت هناك حواجز أمنية للمراقبة يعلم المواطنين بعضهم البعض بذلك و هم يتضامنون و يتعاونون في مواجهة عمل الشرطة و هذا لا يشكل بالنسبة إليهم أي تجاوز بل يعتبرونه واجبهم إزاء بعضهم البعض و هو ما يفسر السلبية في سلوك المواطنين !

فدور الشرطة هو تطبيق القانون والذي هو تقييد لحريات الأفراد وهو ما قد يولد نوع من الكراهية إزاء أفراد الشرطة وهنا لا ننكر انه في بعض الحالات استخدمت الشرطة كوسيلة ضغط وتقييد لحريات الأفراد وقمعهم وهذا ما جعل أفراد المجتمع يتكون لديهم شعور بالعدائية لدى رؤيتهم للشرطة . حيث ارتبطت هذه الصورة بأداة القمع ،كما أن البعض يعتبرهم أداة تستخدمها السلطة والأنظمة الحاكمة وتسلطها على الشعوب (خاصة في مواجهة المظاهرات، الاحتجاجات، الإضرابات وكل ما يعارض الأنظمة القائمة ...)

ولا يمكن أن نغفل أهمية احتكاك رجال الشرطة مع أفراد المجتمع (لكن طالما بقيت معظم قوات الشرطة في الثكنات والتجمعات المخصصة لها فان ذلك سيسهم بالتأكيد في عزل الشرطة داخل تلك المناطق عن بقية المجتمع .

2 ـ الصورة السلبية لرجل الأمن

يعتبر بعض أفراد المجتمع أن الشرطة هي أداة قمع للمواطنين و هذه الفكرة هي وليدة مخلفات الاستعمار الطويل و التي توارثتها الأجيال، مما ساهم في توسيع الهوة

بين المواطن و الشرطة و هذا لا ينطبق فقط على الشرطة و إنما على كافة المؤسسات الأمنية.

وعليه لابد من التركيز على فكرة التعايش بين الشرطة والمواطن ولا يمكن أبدا أن نعتبر الروابط التي قد تجمع بين الطرفين قد تنقص من هيبة الشرطة، وهذا ما يمكن ملاحظته في بعض التجارب فيما يخص التعاون والاختلاط بين الشرطة والمواطن، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنشأت منظمات مجتمعية ومجموعات جوارية مهمتها الأساسية المساهمة في النشاطات التي من شانها مكافحة الجريمة، فالنظام التقليدي اليوم لم يعد قادرا على مواجهة الجريمة بمفرده وعليه دعم ذلك بإشراك أفراد المجتمع في هذه العملية .

فالتطور المتسارع الذي يشهده المجتمع و تزايد و تعدد مشاكل المجتمع و أفراده و مع التطور التكنولوجي في مختلف المجالات و انفتاح المجتمعات بفعل هذه التطورات أفرز زيادة في معدلات الجريمة و تطور أساليب و أشكال الجريمة و التقنيات المستعملة، يتطلب تضافر الجهود و تطوير آليات تعمل الشرطة و مساهمة كل أفرادها للوصول إلى تحقيق الأمن.

و هذا التوجه نحو البحث عن شراكة اجتماعية تعرضه لهذه التغيرات ،و إذا كنا قد تأخرنا نوعا ما مقارنة بالمجتمعات الأخرى التي سبقتها في تبني هذا المشروع المفهوم و تطبيقه خاصة و أننا كنا السابقين إلى ذلك وفق أنماط تتماشى مع تقاليدنا و مقوماتنا (تاجمعت ،العروش ،الشيوخ.....الخ)

وبحكم حسن الجوار و التعاون مما يقضي التعارف بين سكان الحي و الجيران و ضرورة إيجاد صبغة اجتماعية لهذا التعاون وضرورة إدراك المواطن أنه عضو فعال في العملية الأمنية بما يخدم المجتمع و الأفراد في هذا المجال.

رابعا : عوائق العلاقة بين الشرطة والمواطن

إن الوصول إلى تحقيق المعادلة الأمنية التي تعتمد بشكل أساسي على طرفين : شرطة . مواطن، تقف أمامه عوائق تجعلنا لا نحقق نجاعة و فعالية الاتصال بينهما وهي التحديات التي تواجه تطبيق فكرة "أشرطة المجتمع " ولعل من ابرز العوائق :

1- طبيعة وظيفة الشرطة

الشرطة ما هي إلا هيئة تنفيذية تعمل على المحافظة الأمن العام وتعمل على تنفيذ القوانين، ومن خلالها تمارس الدولة سيادتها. حيث لا يتصور تطبيق النظم وتحقيق الأمن الداخلي والاستقرار العام دون وجود سلطة يمكن من خلالها اتخاذ كافة الإجراءات التي تعمل على مكافحة الجريمة والحد منها.

فنلاحظ وجود علاقة بين السلطات والصلاحيات الممنوحة لرجال الشرطة والتي تسمح لهم بالقبض على المجرمين ومتابعتهم وردع كل من يخالف القوانين، وهذه الصلاحيات تشعر المواطن من جهة أخرى يتخوف من التعسف في استخدام هذه السلطات ،مما يشكل حاجز نفسي بين أفراد المجتمع ورجال الشرطة .

وهذا ما يخلق بشكل عام كراهية لرجال الشرطة على اعتبارهم يمثلون السلطة ومن يراقبون كل من يخالف القوانين والفرد خاصة الجزائري معروف بتحديه للكل ما من شانه يحد من حريته أو يلزمه بالنظم والقوانين.

وهذا ما يستلزم من الدولة وضع حدود للصلاحيات والسلطات الممنوحة لرجال الشرطة بما يسمح بتطبيق القوانين ويحمي حقوق المواطنين ويمنع من التعسف في استخدام السلطة، وتكريس مبدأ الشرطة في خدمة المواطن وتوعية المواطنين بحقيقة ذلك لان الهدف الأساسي لهذا الجهاز هو حماية المواطنين وتحقيق الأمن والاستقرار .

2 - مخلفات الاستعمار

يعود بشكل أساسي إلى الصورة الذهنية الراسخة لدى أفراد المجتمع الذين عايشوا هذه المرحلة حيث كانت الشرطة أداة استعمارية فولد ذلك كراهية استمرت بعد الاستقلال حتى وان جاءت بعض المحاولات من خلال انتماء الشباب الجزائري لهذا الجهاز، وهذا الشعور بالكراهية والرفض يتطلب تطوير وترقية الاتجاه الايجابي لدى أفراد المجتمع نحو رجل الشرطة وعمله مما سيساهم في تعاون المواطن مع الشرطة وحبه وتقدير مجهوداته من خلال التوعية والتنشئة المبنية على الجوانب الايجابية لعمل الشرطة وهذا من خلال المؤسسات التربوية والإعلامية.

3- تطور الجريمة وعمل الشرطة

بفعل تطور الجريمة واتساع مجالاتها من جريمة تقليدية إلى جريمة منظمة ودولية وجرائم الكترونية، مما صعب أكثر من مهام الشرطة واتسع مجال عملها وزاد من العبء عليها في مواجهة الجريمة على تنوعها وتعددها ومن جانب أخر ازداد عدم رضا أفراد المجتمع الذي يطالب دائما الشرطة القضاء على الجريمة التي تهدد أمنه واستقراره ولعل ابرز مثال : العمليات الإرهابية، المخدرات ....وما قد يصاحبها من إجراءات وتشديد المراقبة والتي من شانها تضييق الخناق على المواطنين والتي تزيد من تأزم تعاملهم مع الشرطة (كما هو الشأن بالنسبة للاحتجاجات الشعبية للمطالبة بالسكن، الاحتجاج على الوضع الاجتماعي المتردي، والذي كثيرا ما تكون المواجهة مع رجال الشرطة مما يؤثر سلبا على العلاقة بين الطرفين) .

خاتمة

إن التحديات التي تواجه جهاز الشرطة هي القضاء على العوائق التي من شانها الوقوف أمام مساهمة المواطن في التصدي للجريمة، وضرورة تقريب الشرطة من المواطن، وتحقيق الصورة الايجابية للشرطة الجزائرية عبر شراكة في المسؤولية الأمنية و كسر الحواجز النفسية التي ارتبطت دوما بعمل جهاز الشرطة من خلال تعامله مع المواطنين، وإبراز دوره الاجتماعي لدعم الثقة و التفاعل الايجابي و لابد للجهاز الأمني العمل على الحد من الجريمة و إيجاد سبل للتعاون البناء بين الشرطة و فئات المجتمع الجزائري كالإبلاغ عن الحوادث و الجرائم ....حيث أن تعاون المواطن مع الشرطة سيساهم بشكل كبير في وضع حد للجرائم و العمل على بناء مجتمع جديد متعاون و طرف أساسي في العملية الأمنية.

والمطلوب اليوم من أفراد الشرطة العمل على تقديم المساعدة للمواطن و كسب ثقته من خلال أساليب الاتصال المبنية على أساس الاحترام و المعاملة الحسنة و الحرص على أن تكون أقسام الشرطة محل ثقة المواطن و استقباله بشكل مناسب و احترامه بما يتناسب و مكانة كل فرد حفاظا على سمعة المؤسسة الأمنية بعيدا عن السلوكيات التي من شأنها أن تسيء لأفراد الشرطة و تبعد المواطن أكثر فأكثر عن هذه المؤسسة .

ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين وتطوير صورة إيجابية عن الشرطة وعملها لتحقيق الهدف الأساسي وهو أمن واستقرار المجتمع وان التفاعل بينها أمر ضروري في إطار علاقة تأثيرية متبادلة فالأمن مسئولية الجميع، ولا يمكن أن تكون الأجهزة الأمنية هي المسئولة الوحيدة عن تحقيق الأمن في المجتمع - وإن كانت هذه وظيفتها الأساسية - إلا أنها لا تستطيع الوصول لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية دون مساهمة كل أنساق المجتمع (الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام ...) .

المصادر والمراجع

- أبو شامة، عباس (1999) .شرطة المجتمع ،الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية .
- خالدي،عطاء خالدي(1983) .العلاقة بين رجل الأمن و المواطن، الرياض: مجلة الأمن والحياة، عدد 07 السنة الأولى.
- عبد الحميد، إبراهيم شوقي (2002) .اتجاهات طلبة جامعات الإمارات نحو العاملين بالشرطة، (الإمارات العربية المتحدة) . مجلة الفكر الشرطي، مجلد 11 عدد 3 .
- الجيلالي ،عبد الرحمن (1982) . تاريخ الجزائر العام "الجزء الرابع، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- المديرية العامة للأمن الوطني (2004) . مجلة الشرطة الجزائرية، الجزائر: عدد72 .
- بن عبد الله ،محمد(2010). سيكوباتولوجيا الشخصية المغاربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
- جعفر، محمد (1998) .مكافحة الجريمة : مناهج الأمم المتحدة والتشريع الجزائي(ط1) لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- عشراتي، سليمان(2007) .الشخصية الجزائرية :الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
-أبو ساق، محمد بن فيصل(2004) . المسؤوليات الأمنية بين الشرطة والمجتمع ورقة قدمت في ندوة حول الأمن والمجتمع ،الرياض : كلية الملك فهد الأمنية.
-Jean-Marc Berlioz « Approche internationale de la déontologie policière » actes – colloque- *CNDS* Paris le 20 octobre 2006 ، p10 .